

## الفصل الثالث

### انتفاضة الأقصى

بعد ثلاثة أسابيع من المعارك الدامية في الأراضي المحتلة، أعلن رئيس الوزراء «إيهود باراك» عن تخطيط جديد، يهدف إلى تحديد الوضع النهائي للمنطقة في أكتوبر ٢٠٠٠م<sup>(١)</sup>. وفي أثناء هذه الأسابيع، تم قتل أكثر من ١٠٠ فلسطيني، من ضمنهم ٢٧ طفلاً، من خلال «الاستخدام المتعجرف لأدوات القتل المميّنة المهلكة، في ظروف لم تكن فيها حياة قوات الأمن (الإسرائيلية) ولا غيرهم معرضة لخطر أو تهديد، الأمر الذي أدى في النهاية إلى قتل غير شرعي»، ذلك ما ذهبت إليه منظمة العفو الدولية، في تقريرها المفصل، الذي نادراً ما ذكرته الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>. إن نسبة القتلى الفلسطينيين لنظرائهم الإسرائيليين كانت حوالى ١٥-١، مما يبين موارد القوات الإسرائيلية المتوفرة المتفوقة حينذاك<sup>(٣)</sup>.

لم يقدم «باراك» مخططه بالتفصيل، ولكنه قدم الخطوط الأساسية المعروفة: وهي التي تتوافق مع «خريطة الوضع النهائي» التي عرضتها الولايات المتحدة-إسرائيل كقاعدة لمفاوضات كامب ديفيد، التي انهارت في يوليو ٢٠٠٠م. ويدعو هذا المخطط، الذي يمثل امتداداً لمقترحات تيار الرفض الذي قادته الولايات المتحدة-إسرائيل في السنوات السابقة، إلى تقسيم الأراضي التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧م إلى كانتونات، مع وضع آليات تضمن بقاء الأرض والثروات الصالحة للاستخدام (المياه بصفة أساسية) في أيدي إسرائيل، بينما تقوم سلطة فلسطينية فاسدة وقمعية بإدارة شؤون السكان الفلسطينيين، لاجبة الدور التقليدي الموكل لأولئك المتعاونين المحليين مع الحكم الاستعماري، وهو أقرب ما يشبه القيادة السوداء في حكم البانتوستان في جنوب أفريقيا. وتبعاً للمخطط، سيكون هناك ثلاثة كانتونات في الضفة الغربية: كانتون في الشمال، يشتمل على نابلس

والمدن الفلسطينية الأخرى، وكانتون في الوسط في رام الله، وكانتون ثالث في الجنوب يركز على بيت لحم، أما أريحا فتكون معزولة. ويدعو المخطط أيضاً إلى قطع الصلات بين الفلسطينيين وبين القدس، التي تعتبر مركزاً للحياة الفلسطينية. ولا يقتصر المخطط على الضفة، وإنما يمتد إلى غزة، حيث تحكم إسرائيل قبضتها وسيطرتها على المنطقة الساحلية الجنوبية، وعلى مستوطنة في نتساريم (وهو المكان الذي شهد مؤخراً عمليات وحشية كثيرة)، فتتشر هناك أعداد ضخمة من وحدات الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى الطرق التي شقت وقسمت قطاع غزة عدة تقسيمات. وبناء على هذه المقترحات، سلكت إسرائيل سلوكها الاستيطاني المتضخم، خاصة في ظل الإغداق الأمريكي، المتضخم أيضاً، من المعونات والمساعدات، وفي ظل قدرة الولايات المتحدة على تطبيق نسخة جديدة من عملية السلام بعد حرب الخليج ١٩٩١م.

وكان هدف مفاوضات كامب ديفيد الحصول على التزام رسمي فلسطيني من (السلطة الفلسطينية) بهذا المشروع. وبعد شهرين من انهيار محادثات السلام، بدأت فترة العنف. التي نعيشها حالياً. لقد برزت الاشتباكات والاحتكاكات - وهي المعروفة دائماً بتصاعداتها - حينما فوضت حكومة باراك، أرييل شارون بزيارة إلى المسجد الأقصى، في حماية ألف شرطى إسرائيلي، في يوم الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م. وشارون ليس رجلاً عادياً في الوعي الفلسطيني، بل هو رجل صاحب سجلات ثرية، وأرقام قياسية، لأشرس العمليات العسكرية، التي ترجع إلى عام ١٩٥٣م، فهو باختصار رمز لبطش وإرهاب الدولة الإسرائيلية. وكان هدف زيارته المعلن هو إظهار «السيادة اليهودية» على ساحة الأقصى، إلا أن المراسل المحنك «جرهام أوشر» أشار إلى أن «انتفاضة الأقصى»، كما يسميها الفلسطينيون، لم تندلع نيرانها على أثر زيارة شارون، وإنما على أثر التواجد العسكري العرمرم (بالإضافة إلى تدخل رجال الشرطة)، الذي قام باراك بحشده، في اليوم التالي من زيارة شارون، وهو يوم الجمعة. يوم تجمع المسلمين لصلاة الجمعة (الأسبوعية). وطبعاً، أدى ذلك إلى اشتباكات عنيفة، عند خروج آلاف المصلين من المسجد، الأمر الذي أسفر في النهاية عن مقتل ستة فلسطينيين، وجرح أكثر من مائتين.

مهما كانت أهداف باراك، فلم تكن هناك وسيلة أفضل لإشعال المنطقة بفظائع العنف التي وقعت في الأسابيع التالية.

ويمكن قول نفس الشيء على فشل مفاوضات كامب ديفيد، التي ركزت على موضوع القدس، في نفس السياق. ربما كان «باروخ كيميرلينج»، الباحث الإسرائيلي في علم الاجتماع، مبالغاً عندما كتب في أشهر الجرائد اليومية الإسرائيلية، «هارتس»، أن الحل لهذه المشكلة «كان يمكن الوصول إليه في ظل خمس دقائق»، إلا أنه كان محقاً عندما قال: «إن الأمر، في ظل أى منطق دبلوماسي، كان لا بد أن يكون أيسر وأسهل الموضوعات حلاً»<sup>(٤)</sup>. إنه لمن المفهوم، أن يرغب كلٌّ من «كليتون» و«باراك» في إخفاء ما يفعله الإسرائيليون والأمريكيون في الأراضي المحتلة، وهو الأمر الذي يعد أكثر أهمية من المفاوضات حول القدس. ولكن لماذا وافق ياسر عرفات على هذا الأمر أيضاً؟ ربما لأنه يدرك جيداً بأن القيادات العربية تنظر إلى الفلسطينيين على كونهم أذى، فهم لديهم مشاكل مع الاستيطان على شاكلة البانتوستان، إلا أنهم لن يستطيعوا التهاون فيما يمت بإدارة الأماكن المقدسة. ومن ثم تتخوف تلك القيادات من ردود فعل شعوبها. وكما تظهر لنا خبرة القرون، على مر التاريخ، بأنه ليس هناك أصعب ولا أشد من مجابهة المشاعر الدينية.

إن التجديد الأساسي والجوهري في مخطط «باراك»، يتمثل في فرض الطلبات الأمريكية-الإسرائيلية بواسطة القوة المباشرة، بدلاً من الدبلوماسية الملزمة (المُرغمة)، حيث تكون الوسيلة أكثر شراسة وقسوة، مع أولئك الضحايا الذين رفضوا الانصياع بأدب وذوق، كما طُلب منهم. أما الخطوط العريضة، فهي متفقة - في الأصل - مع سياسات تم تدشينها بطريقة غير رسمية في عام ١٩٦٨م (مخطط ألون)، وكذلك متفقة مع مقترحات مختلفة، تم عرضها من قبل حزبي العمل والليكود (مخطط شارون، ومخططات حكومة العمل، وغيرهما). ومن المهم هنا التنويه بأن السياسات لم يتم اقتراحها فقط، بل تم أيضاً تطبيقها بمساعدة الولايات المتحدة. وقد أقرت الولايات المتحدة تأييدها لهذا الشأن منذ عام ١٩٧١م، عندما قامت واشنطن بفرض الإطار الدبلوماسي الأساسي، الذي كانت قد بادرت به (قرار الأمم المتحدة ٢٤٢)، وانتهجت بعدها رفضاً أحاديًا للحقوق الفلسطينية في

الأعوام التالية، الذي توهج ووصل إلى ذروته في «عملية أوسلو». وبما أن كل هذا قد تم نقضه، بمتهى الحنكة، في كتب التاريخ، على يد الولايات المتحدة، فإن الأمر سيتطلب منا جهداً لكشف الوقائع الحقيقية.

وكما هو ملاحظ، فإن مخطط «بارك» يمثل صورة قاسية من التيار الرفضي المعروف للولايات المتحدة وإسرائيل. فهو يدعو إلى وقف الكهرباء، المياه، الاتصالات التليفونية، والخدمات الأخرى، والتي أصلاً لا يستفيد منها السكان الفلسطينيون - القابعون تحت الحصار - إلا أقل القليل، ولا يأخذون منها سوى الفتات. ومن المهم هنا أن نعيد إلى الأذهان، واقعاً أساسياً، استفحل منذ عام ١٩٦٧م، ألا وهو: أن النظام العسكري الإسرائيلي قام بمنح الأراضي المحتلة من تنمية نفسها بنفسها، تنمية ذاتية مستقلة، لكي يتركها في النهاية أسيرة للفوضى والاعتماد على الغير، وقد تجلّى هذا الوضع المذرى في أثناء عملية أوسلو، التي أدارتها وتولتها الولايات المتحدة. وكانت سياسة «الإغلاقات» المستمرة، والتي كانت تُنفذ بمتهى القسوة من قبل حكومات «العمل»، سبباً في تجلّى هذا الوضع. وكما أوضحت الصحفية المعروفة والمرموقة، «أميرة هاس»، أن هذه السياسة نشأت على يد «رايين»، عندما كان رئيساً للوزراء، «نشأت» قبل شروع حماس في تخطيط العمليات الانتحارية. . بسنوات، (و)«أخذت تتطور عبر السنين، خاصة منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية<sup>(٥)</sup>» ولم تكن سياسة الإغلاق هي السياسة الوحيدة - لتفعيل آلية الخنق والسيطرة - وإنما رافقتها سياسة أخرى، وهي سياسة «استيراد بضاعة في غاية الأهمية لتحل مكان العمالة الفلسطينية الرخيصة». التي يعتمد عليها معظم الاقتصاد الإسرائيلي: استيراد مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، من مختلف أنحاء دول العالم، عانى أكثرتهم من وطأة الإصلاحات الليبرالية الجديدة، التي جلبتها «العولمة» في ظل الأعوام الأخيرة، وهم يعيشون في إسرائيل عيشة العبيد، المجردين من أية حقوق، كما يرد في الصحف الإسرائيلية.

وكانت جماعة رجال الأعمال الإسرائيليين تشكل معارضة قوية وأساسية لهذا البرنامج، تلك الجماعة التي تعتمد على السوق الفلسطينية الأسيرة (صادرات سنوية تصل إلى ٢,٥ بليون دولار)، والتي صاغت علاقات مع موظفي الأمن

الفلسطيني، وكذلك مع مستشار (عرفات) الاقتصادي، لتساعدهم على خلق احتكارات تحت مظلة ومواقفة السلطة الفلسطينية<sup>(٦)</sup>. كما كانت تأمل هذه الجماعة في إيجاد مناطق صناعية بالأراضي المحتلة، تنقل إليها التلوث والأذى، مستغلة فيها القوة العاملة الرخيصة، التي ستسكنها في بنايات غير آدمية، تملكها الشركات الإسرائيلية والنخبة الفلسطينية.

إن مقترحات «باراك» - وهي تحذير أكثر منها خطة - ليست إلا امتداداً طبيعياً لما كان يحدث في السابق. هذه المقترحات تمثل امتداداً لمشروع «النقل غير المرئي»، الذي تم فحصه ودراسته لسنوات عديدة، وهو مشروع أكثر منطقية من «الإبادة الإثنية» المباشرة (التي نطلقها على العمليات التي يقوم بها العدو الرسمي). فمن السهولة جلب أناس، مفتقدين للأمل ولعنى الحياة، إلى أرض إسرائيل، فهم لن يعارضوا أى فرصة للنجاة، أياً كان مكان النجاة. وقد تم تناول المخططات - التي تعود جذورها إلى الأهداف التقليدية للحركة الصهيونية الأصلية (على اختلاف جميع الأيديولوجيات) - في المناقشات الداخلية للحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨م، وفي الوقت الذي كانت فيه الإبادة الإثنية المباشرة تفتح الفلسطينيين، فتوقع الموالون للعرب في داخل الحكومة الإسرائيلية **Israeli government Arabists** أن اللاجئين «سيتم قمعهم» و«سيموتون»، بينما «سيتحول أغلبهم إلى تراب آدمي، وإلى مزبلة المجتمع، ليلتحقوا في النهاية بأكثر الطبقات فقراً في الدول العربية<sup>(٧)</sup>» والمخططات الحالية، سواء تم فرضها بالقوة أو الدبلوماسية، لديها نفس الأهداف. وهي مخططات يمكن تحويلها إلى حقيقة، إذا ما اعتمدت على القوة الكبرى المهيمنة على العالم، وعلى عقولها المفكرة.

وقد قامت «أميرة هاس» بوصف الوضع بمنتهى الدقة، بعد «إعلان المبادئ» في سبتمبر ١٩٩٣م، لتكشف الصورة على حقيقتها لكل من اختار أن يتبصر - «لقد هيمنت إسرائيل أمنياً وإدارياً» على معظم أراضي الضفة الغربية، و ٢٠٪ من قطاع غزة. لقد استطاعت:

أن تضاعف عدد المستوطنين في خلال عشر سنوات، أن توسع المستوطنات، أن تستمر في سياستها العنصرية في تخفيض حصص المياه لثلاثة ملايين فلسطيني، أن

تمنع التنمية الفلسطينية في معظم أراضي الضفة الغربية، أن تخلص شعباً بأكمله في داخل مناطق شديدة الحدودية، محاطة بشبكة من الطرق التي يستخدمها اليهود وحدهم. وفي أثناء هذه الأيام، حيث الضغوط الشديدة والقاسية على حرية التحرك في داخل الأراضي الفلسطينية، يبقى حوالي ثلاثة ملايين من الفلسطينيين مسجونين في داخل البانتوستان، حتى يستسلموا للمطالب الإسرائيلية. إن حمام الدماء، الذي يبرز أمامنا في الأسابيع الثلاثة الأخيرة، هو نتاج طبيعي لسبع سنوات من الكذب والتضليل، كما كانت الانتفاضة الأولى هي التاج الطبيعي للاحتلال الإسرائيلي المباشر<sup>(٨)</sup>.

إن مشاريع الاستيطان والإنشاء ستستمر في ظل التأييد الأمريكي، بصرف النظر عما سيكون رئيس وزراء إسرائيل. وفي ١٨ أغسطس ٢٠٠٠م، لاحظت «هارتس» أن حكومتين إسرائيليتين، «رابين» و«باراك»، قد أعلنتا عن «تجميد» الاستيطان، مما يتناسب ويتلاءم مع الصورة الحمائية التي تفضلها الولايات المتحدة، والتي يفضلها الكثيرون من اليسار الإسرائيلي. إلا أن الحكومتين استخدمتا «التجميد» لتفعيل شركة الاستيطان، والذي تضمن إسالة لعاب المستوطنين العلمانيين من خلال الإغراءات الاقتصادية، ومن خلال إعطاء هبات فورية للمستوطنين المتطرفين دينياً. «هناك تجميد، وهناك حقائق»، كما أشار تقرير «هارتس»<sup>(٩)</sup> الحقيقة هي أن الاستيطان في الأراضي المحتلة زاد بمعدل أكثر من أربعة أضعاف، متماسياً بنفس سرعة التزايد في داخل المجتمع الإسرائيلي المتواجد في المراكز الإسرائيلية، وقد استمر هذا الوضع - وربما تزايدت حدته - في عهد «باراك».

وقد يأتي الاستيطان جالباً معه مشاريع ضخمة للبنية التحتية، بهدف إدماج أكبر قدر من الأراضي المحتلة في داخل إسرائيل، تاركاً الفلسطينيين في عزلة وفي وحشة، اللهم إلا «الطرق الفلسطينية» التي تمثل مكابدة يومية للفلسطينيين.

ويأتي هنا الصحفي المشهور، «داني روبنشتاين»، ليشير قائلاً:

إن قراء الصحف الفلسطينية يتوالد عندهم الإحساس (وهو إحساس صحيح) بأن النشاط الاستيطاني لا يتوقف أبداً. فإسرائيل تسعى باستمرار وراء إنشاء، توسيع، وفرض المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة. فإسرائيل تستولي

دائماً على منازل وأراض في مناطق وراء حدود ١٩٦٧م وطبعاً يكون كل هذا على حساب الفلسطينيين، من أجل حصرهم، في النهاية، في ركن، ثم طردهم خارج الأراضي. بلغة أخرى، أن الهدف يتمثل في انتزاعهم من مواطنهم، ومن عاصمتهم، القدس<sup>(١٠)</sup>.

أما قرآء الصحف الإسرائيلية، والكلام لـ «روبنشتاين»، فهم محمون من الحقائق غير السارة، إلا أن هذا لا يحدث دائماً. وفي الولايات المتحدة، تستوجب الضرورة إبقاء الجمهور الأمريكي تحت حالة من الجهل، وذلك لأسباب واضحة: أن البرامج الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية تعتمد أساساً على التأيد الأمريكي، الذي لا يلقى ترحيباً محلياً، والذي سيلاقي مزيداً من عدم الترحيب، إذا ما اكتشف الجمهور الأمريكي الحقيقة.

ولزيد من التوضيح، قام مراسل الدفاع في جريدة «هارتس»، في ٣ أكتوبر ٢٠٠٠م، وبعد أسبوع من القتال العنيف، بتقديم تقرير يقول الآتي: «أكبر صفقة من طائرات هليكوبتر العسكرية اشترتها القوة الجوية الإسرائيلية في خلال عشر سنوات»، وهي اتفاقية مع الولايات المتحدة لإمداد إسرائيل بـ ٣٥ طائرة هليكوبتر (بلاك هوك) عسكرية، بالإضافة إلى قطع غيار وبدلة يصل ثمنها إلى ٥٢٥ مليون دولار، مع وقود، هذا غير طائرات هليكوبتر الأباتشي. هذه هي «أجدد وأحدث الطائرات هليكوبتر المهاجمة في المخزون الأمريكي»، كما تضيف «الجيروسالم پوست»<sup>(١١)</sup>.

وفي ١٩ أكتوبر، قدمت منظمة العفو الدولية تقريراً، تستنكر فيه بيع الطائرات الهليكوبتر العسكرية؛ لأن هذه «الطائرات التي وفرتها الولايات المتحدة تم استخدامها في انتهاك حقوق الإنسان، سواء تجاه الفلسطينيين أو الإسرائيليين العرب، في أثناء المشاحنات الأخيرة في المنطقة»<sup>(١٢)</sup>.

لقد تم إدانة إسرائيل دولياً (مع امتناع الولايات المتحدة) «لاستخدامها الشرس والمبالغ فيه للقوة»<sup>(١٣)</sup>. حتى هذه الإدانة تتضمن قدراً نادراً من الشجب والاستنكار من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خاصة فيما يتعلق بالهجمات التي انهالت على ١٨ سيارة إسعاف للصليب الأحمر على الأقل<sup>(١٤)</sup>. وكان رد فعل إسرائيل،

ساعتها، أنه تم معاملتها بطريقة غير عادلة، إذ استثنت هي من ضمن الجميع، ليتم انتقادها. وقد تستخدم إسرائيل هنا المذهب الرسمي لدى الولايات المتحدة، المعروف بـ «مذهب باول»، بالرغم من قدمه العتيق، والذي يقول: «استخدام قوة هائلة في وجه أى خطر قادم». أما المذهب الرسمي لدولة إسرائيل، فيسمح «باستخدام كامل للسلاح ضد كل من يعرض الحياة الأدمية للخطر، خاصة من يهدد قواتنا أو أى إسرائيلى» (المستشار العسكرى الإسرائيلى «دانييل رايسنار») (١٥).

والاستخدام الكامل للقوة - من قبل جيش حديث - يتضمن دبابات، طائرات هليكوبتر حاملة للمدافع والصواريخ، قناصين محترفين، يهدفون جميعاً إلى ضرب المدنيين (وفى الغالب الأطفال). وقد تحدث موظف بالبتاجون عن مبيعات الأسلحة الأمريكية، قائلاً إنها «لا تحمل أى تحذير بأن الأسلحة لا يمكن استخدامها ضد المدنيين»، ولكنه «أقر بأن الصواريخ المضادة للدبابات وطائرات الهليكوبتر المهاجمة لا يمكن اعتبارها - تقليدياً - أدوات للسيطرة على الجماهير»، إلا مع أولئك الأقوياء الذين يستطيعون تمرير ذلك، تحت حماية أجنحة الدولة الكبرى، «ولا يمكننا إضاعة الوقت فى معاودة تخمين إلى أى درجة يحتاج القائد الإسرائيلى للهليكوبتر ليصد هجوماً على قواته» (١٦).

ليس من العجيب، أن تقوم دولة عميلة للولايات المتحدة (إسرائيل) بانتهاج المذهب العسكرى الأمريكى، الذى ترك من الرعب والهلع، ما لا نقوى ولا نقدر على تسجيله. وبالطبع، ليست الولايات المتحدة وإسرائيل هما الدولتين الوحيدتين اللتين تنتهجان هذا المذهب، بل تستخدمه أيضاً الدول الأعداء المستهدفة، والتي سرعان ما تقع تحت مجهر الإدانة إذا ما استخدمته. ولدينا مثل، حدث مؤخراً، فى رد فعل دولة صربيا، عندما تم الاعتداء على أرضها (كما تجزم الولايات المتحدة) من قبل عصابات ألبانية - مما أدى إلى مقتل رجال شرطة صربيين، وسلب مدنيين (منهم ألبانيون) - معلنة أن هدفها هو استخراج «رد فعل غير متناسب» ليُهيج غضب الغرب، ثم يُهيج «الناتو» للقيام بهجوم عسكرى. ومعظم الوثائق التى صدرت، وبشراء، عن الجهات الغربية (الولايات المتحدة، والناتو، وغيرهما) تبرر قصف صربيا (١٧). وإذا افترضنا مصداقية هذه المصادر والوثائق، سنجد أن رد

الفعل الصربي - بالرغم من كونه، وبدون شك، غير متناسب وفي منتهى الجرم - إلا أنه لا يُقارن بالمعيار الذي احتكمت إليه الولايات المتحدة وإسرائيل في شأن انتهاجهما للمذهب العسكري .

وفي الصحف البريطانية ذات الاتجاه العام، يمكننا أن نقرأ التالي :

إذا كان الفلسطينيون سوداً، فإن إسرائيل كان لا بد أن تكون الآن دولة منبوذة، خاضعة للعقوبات الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة (وهو ما ليس صحيحاً، للأسف الشديد). وكان لا بد أن يُنظر إلى تنميتها واستيطانها للضفة الغربية، على كونه نظاماً للتفرقة العنصرية، حيث يُسمح للسكان المحليين بالعيش في مساحة ضيقة جداً من أرضهم، في «بانتمستان» تُدار ذاتياً، مع احتكار «البيض» لمصادر المياه والكهرباء. وكما كان السكان السود، يسمح لهم بالعيش في مناطق جنوب أفريقيا البيضاء، في قرى مخزية ومشيئة، فإن معاملة إسرائيل للعرب الإسرائيليين - التي تتصف بالتمييز في مسائل الحياة والتعليم - هي أيضاً معاملة مسيئة ومخزية (١٨).

لن تشكل تلك الخلاصة مفاجأة لأولئك الذين ينصرون الأمور بدون أدوات التعمية والتعتيم التي فرضت على بقية البشر لسنوات طويلة. وسيظل واجباً علينا، أن نزيل هذه الأدوات . . في أهم دولة بالعالم. وسيعتبر هذا الواجب متطلباً أساسياً لأي مجهود إيجابي، نبذله للتغلب على التبعات التي لا يسر أحد التفكير فيها.

\* \* \*